الكتاب الثاني

«كتاب الخلافة»

تأليف الشيخ / محمد رشيد رضا
تحليل وعرض أ.د. السيد أحمد فرج

أولاً: التعريف بمؤلف الكتاب:

هو الشيخ محمد رشيد بن على رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين، بن منلا على خليفة الحسيني. ولد محمد رشيد رضا في ٢٧ من جمادى الأولى سنة ١٢٨٢هـ الموافق ٢٣ من سبتمبر سنة ١٨٦٥م بقرية القلمون في جبل لبنان بإقليم طرابلس، وكان والده شيخًا لمسجدها، وآل رضا أصلهم من الحجاز، نزلوا بالعراق ثم ارتحلوا عنها إلى الشام وسكنوا قرية القلمون. وكان رشيد رضا في بداية أمره يحرص على تأكيد نسبه إلى بيت الحسين بن على، فكان يكتب اسمه السيد محمد رشيد رضا الحسيني، فلما طبقت شهرته الآفاق قَلَّ احتفاله بذلك.

بدأ تعليمه في البيت حيث كان يرعاه أبوه، قبل أن يلحقه بكتاب القرية ليحفظ القرآن الكريم، ويتعلم مبادئ القراءة والكتابة والحساب، ثم التحق بالمدرسة الرشيدية، وكانت مدرسة حكومية تدرس اللغة التركية، فتركها لأنه كان يبغض الأتراك لظلمهم الظاهر في بلاد الشام، وفي سنة ١٢٩٩هـ التحق بالمدرسة الإسلامية الوطنية بطرابلس الشام، وكانت تهتم بتدريس اللغة العربية والعلوم الشرعية، بجانب المنطق والرياضيات، وكان مديرها الشيخ حسين الجسر أول الأعلام الذين تأثر بهم رشيد رضا، ولكنه ترك هذه المدرسة لأن من يتخرجون منها لم يكن لهم حق الإعفاء من الخدمة العسكرية، التي كانت مذلة لأبناء الشام في ظل الحكم العثماني الجائر، فانتقل إلى المدرسة الدينية بطرابلس ونال إجازتها العلمية،

ولكنه في نفس الوقت كان يتعلم على يد الشيخ حسين الجسر، وحصل منه على إجازة بالتدريس في سنة ١٣١٥هـ - ١٨٩٧م.

كان والد رشيد: السيد على رضا الحسيني، شافعي المذهب حازمًا في تربية أبنائه، وكان مهابًا في أعينهم، يوصيهم بتقوى الله، والخوف منه دون سواه. فتربى رشيد رضا على ذلك منذ نشأته إلى يوم وفاته لا يعرف المزاح أبدا [(١)] وقد توفى والده في رجب سنة ١٣٢٣هـ - سبتمبر سنة ١٩٠٥م، وكانت أمه السيدة: فاطمة كما وصفها رشيد رضا: من أسلم الناس فطرة وأرعاهن لزوج وأحناهم على ولد، توفيت في ربيع الآخر سنة ١٣٥٠هـ - سبتمبر ١٩٣١م، وبعد أقل من شهر توفى أستاذه الشيخ محمد عبده، فكان حزنه عليهما مضاعفًا، فقد كانا أقرب الناس إليه وأحبهم.

أهم شيوخ رشيد رضا:

١- الشيخ حسين الجسر: وكان من أعلم علماء الشام في وقته، وكانت أهم مؤلفاته الرسالة الحميدية في الدفاع عن الإسلام، ونصح السلطان عبد الحميد. وكان الشيخ حسين الجسر من خريجي الأزهر ملمًا بالعلوم الدينية والعصرية، وقد اهتم بتلميذه رشيد رضا منذ رآه بالسنة الأولى بالمدرسة، فاهتم به ورعاه رعاية خاصة.

٢- الشيخ عبد الغنى الرافعي، كان من مشاهير علماء الإسلام درس عليه أجزاء من كتاب نيل الأوطار للشوكاني، وأفاد منه في الأدب والتصوف.

٣- الشيخ محمود نشابه- وكان من خريجي الأزهر - أخذ عنه علم الحديث

(١) ارجع إلى مجلة المنار، مجلد ١/ ٨ والمجلد ٨ / ٥٥٣ - ٥٥٧، ومجلد ١٢ / ١٥، ومجلد ١٣ / ١٣٢، والمجلد ١٥ / ٧٨، والمجلد ١١ / ٧١٦، ٨٧٤، ٨٧٥، والمجلد ٢٢ / ١٥٥ والعقاد رجال عرفتهم، ص ١٧١، نشر الهلال ١٩٦٣.

والفقه، وعلم مصطلح الحديث.

٤- الشيخ محمد القاوقجي: أخذ عنه طريقته في التصوف ثم تركها. ولم يبق له منها إلا المثال الطيب في القنوت والعبادة وقيام الليل.

٥- الأستاذ محمد الحسيني: قرأ عليه علم الأصول والمنطق.

وكان رشيد رضا متفوقًا على أقرانه، وشهد له شيوخه بذلك، ولكنه اكتسب أيضا ثقافة واسعة من قراءاته الخاصة في سائر العلوم العربية كاللغة والأدب والنحو والصرف والتوحيد والتفسير، والعلوم الاجتماعية والمنطق. وقد ساعده ذلك على أن يكون كاتبًا صحافيًا مبرزًا، ومفسرًا ومحدثًا، ولغويًا فذًا وفوق كل ذلك مصلحًا دينيًا يواجه ظلم الحكام العثمانيين وفساد الفقهاء ونفاقهم، وتخلف الناس وجهلهم، وخنوعهم.(١)

رشيد رضا في مدرسة العروة الوثقى:

في الوقت الذي توجه فيه رشيد رضا إلى ميدان الإصلاح بفطرته في قرية القلمون، كانت مصر قبلة الإصلاحيين من العرب والمسلمين، ثم حدثت الثورة العرابية في سنة ١٨٨١ وعلى إثرها اُحتلت مصر سنة ١٨٨٢ وحوكم الثوار، ونُفى الشيخ محمد عبده إلى بيروت فكان له تأثيره في أحرار الشام قبل أن يلحق بالأفغاني بباريس ليصدرا من هناك صحيفة «العروة الوثقى» لتكون لسان حال جمعية سرية بنفس الاسم. وكانت العروة الوثقى تصل إلى لبنان وكان والد رشيد من قرائها، فكان يقرأ ما يجده منها في بيته، ثم علم أن جميع أعدادها موجودة عند أستاذه حسين الجسر، فأخذها منه واستنسخها وأخذ يقرأها، قال في ذلك: كانت أستاذي الثاني

(١) ارجع إلى د. إبراهيم أحمد العدوى: رشيد رضا الإمام المجاهد، ص ٢٤ - ٢٩، ٣١. أعلام العرب رقم ٣٣، الدار المصرية سنة ١٩٦٤، ود. محمد عبد الله السلمان: الشيخ رشيد رضا، ص ٢١، نشر جامعة الإمام، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

الذي أثر في نفسي، وأُقيم عليه بناء عملي وأملي. أما الأستاذ الأول فكان كتاب «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي.

قرأ رشيد رضا كل أعداد العروة الوثقى، فكان لها تأثير عظيم في إيقاظ وعيه السياسي ورؤيته لسير حوادث الأمة الإسلامية والعربية، وما يحيط بها من أخطار من الخارج وما تعانيه من أخطار الجهل والفقر والتخلف من الداخل. كذلك كان أسلوب الكتابة فيها جديدًا في اللغة العربية، في تعبيرها عن مقاصد الكاتب وطرق تفكيره، فكانت خير موجه له في السعي إلى الإصلاح السياسي والديني والأخلاقي، ويمكن القول بأن التعاليم التي جاءت موجزة في «العروة الوثقى» كانت دعائم لكل ما نشره الشيخ رشيد رضا في مجلة المنار بعد ذلك، ويمكن إيجازها فيما يلي:

١- بيان واجبات الشرقيين نحو مصالحهم الوطنية، مع بيان كيف أدى التفريط فيها إلى سقوطهم وضياع مجدهم، وتبين طرق الإنقاذ لتدارك ما فات.

٢- إزالة ما حل بنفوس الشرقيين من اليأس من إدراك الإصلاح، وإشراب نفوسهم الأمل في النجاح.

٣- الدعوة إلى العودة إلى ما كان عليه السلف الصالح من العمل لخير دينهم ودنياهم، والأخذ بما ينفعهم من وسائل العلم الحديث الذي تقدمت به أوربا.

٤- هدم التهم التي ألصقها الأوربيون بالمسلمين، ووصفهم بالتخلف في العلوم العصرية بسبب تمسكهم بالدين.

٥- توعية الأمة الإسلامية بخطر الاحتلال، والدعوة إلى تقوية صلات المودة والمحبة والتضامن بينها، وتبيين أثر الفضائل في تدعيم قوتها، وأثر الرذائل في هدمها.

٦- بيان أن علماء الأمة الإسلامية قادرون على بعث يقظتها، بإزالة الأفكار السيئة الباقية من عصور التخلف، وإزالة ما بثه المستشرقون والمبشرون عن طريق إرسالياتهم.

٧- الاهتمام ببعث قوة إسلامية عظمى قادرة على أن تنهض للدفاع عن العالم الإسلامي، والذود عنه، وكف يد الإنجليز عنه. (١)

نظر رشيد رضا إلى آفاق الإصلاح الديني والسياسي والأخلاقي والتعليمي من العروة الوثقى، بل ساقه تأثره بها إلى السعي للاتصال بنبع فكرها، وموجه مقاصدها الشيخ محمد عبده، فهاجر إلى مصر ووصلها في مساء الجمعة ٨ من رجب سنة١٣١٥هـ- ٣/ ١/ ١٨٩٨م، وفي يوم السبت ٢٣ من رجب توجه إلى مقر الشيخ محمد عبده فلقيه وشرح له الهدف من مجيئه إلى مصر. وأن الذي ألجأه إلى ذلك سعيه إلى الإصلاح عن طريق الأفغاني ومحمد عبده. وصرح للشيخ محمد عبده بأن الغرض الأول من الهجرة إلى مصر هو تلقى الحكمة عن الإمام محمد عبده، لأنه بقية رجاء المسلمين، وموجه عناية الإصلاح فيهم» (٢) .

وفاتحه في إنشاء مجلة إصلاحية، وعرض عليه أسماء منها المنار، فاختار الشيخ محمد عبده هذا الاسم وتعاهدا على ما كتبه رشيد رضا في تاريخ الإمام وهو: أعاهدكم على أن أكون معكم كالمريد مع أستاذه، ولكنى أحفظ لنفسي شيئًا وهو أن أسأل عن حكمة ما أعقله، ولا أقبل ما لا أفهمه، ولا أفعل إلا ما أعتقد فائدته» .

وكان المنهج الذي رسمه لمجلة المنار بحيث تدور أفكارها في دائرته هو:

١- الحث على تعليم البنين والبنات، وتربيتهم تربية دينية صحيحة.

---

(١) ارجع إلى فصل: الدراسات العليا في مدرسة العروة الوثقى - من كتاب د. العدوى رشيد رضا، الإمام المجاهد، ص ٦٠ - ٨٦.

(٢) رشيد رضا: تاريخ الإمام، ص ٩٩٩.

٢- الترغيـب في تحـصيل العلـوم والفنـون العـصرية، وإدخالهـا في مقـررات التعليم.

٣- التنشيط في المجالات التي تقدمت بها الأمم المتمدنة في العلوم النافعة.

٤- الترغيب في طرق أبواب كسب المال، وتحسين الاقتصاد وإصلاحه.

٥- تبيين الدخائل التي مازجت عقائد الأمة والأخلاق الرديئة التي أفسدتها، وألبست فيها الغي بالرشد، وكشف التأويلات الباطنة التي شبهت الحق بالباطل.

٦- الدعوة إلى الوحـدة الإسـلامية، والأخـوة الدينيـة، والاتحـاد حـول الخلافـة الإسلامية.

٧- بيـان أمـراض الأمـة الإسـلامية في مجـالات: الـدين والـسياسة والاجـتماع والمال، ووصف العلاج الناجع لها المستمد من تعاليم الإسلام.

٨- رد شبهات أعداء الإسلام، سواء كـانوا مـن الخـارج مـن المستـشرقين أو في الداخل ممن لف لفيفهم.

٩- إصـلاح الأزهـر والنهـوض بـه - في منـاهج التعلـيم ومقرراتـه، وكـذا في إدارته، لاسيما أنه القائم بالتعليم الديني الإسلامي، وتنقية العلوم التي تدرس به ممـا لا يتفق مع جوهر الإسلام، والدعوة إلى الاهـتمام بـالعلوم الكونيـة، التـي لا تـنهض الأمم إلا بها.

١٠- الـدعوة إلى التجديـد ونبـذ التقليـد، وتوحيـد الأمـة سياسـيًا، ومؤاخاتهـا دينيًا.

وعلى منهج التجديد هاجم المنار طرق التقليد في مجالات الإصلاح، كما هـاجم المقلدين في الفقه، مبينًا أن سلف الأمة اتفقوا على تحريمه، وكـان يقـول دائـمًا: «أجمـع سـلف الأمـة ومـنهم الأئمـة الأربعـة عـلى تحـريم التقليـد، ونـصوصهم في ذلـك

مشهورة»[١].

وكانت المنار التي توجه النقد من أجل تحقيق النفع، تتقبل النقد ممن يريد الإصلاح، وتنشره على صفحاتها في باب «الانتقاد على المنار».

صدر العدد الأول من مجلة المنار في ٢٢ من شوال سنة ١٣١٥هـ - ١٥ من مارس ١٨٩٨ م. وكانت أسبوعية، ثم نصف شهرية، ثم شهرية، وكانت في بعض الأحيان تصدر تسعة أعداد في السنة الواحدة، وكان ذلك يرجع إلى أن المجلة كان يعوزها في بعض الشهور المال اللازم لشراء الورق والأحبار.

وكان الشيخ رشيد يعمل في تحرير المجلة بمفرده، ويكتب أغلب مادتها العلمية، وهو عمل يشق على الجماعة، وظل الشيخ رشيد رضا على ذلك إلى أن توفى رحمه الله في ٢٣ من جمادى الأولى سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م، بعد أن أكملت المنار المجلد الرابع والثلاثين، وجزء من المجلد الخامس والثلاثين. ثم قام محيى الدين رضا شقيق الشيخ رشيد رضا بإصدار الجزأين الثالث والرابع، ولكنه لم يقدر على مواصلة إصدار المجلة، فتولت جماعة الإخوان المسلمين إصدارها وقام الشيخ حسن البنا بإصدار الجزء الخامس في غرة جمادى الأخرى سنة ١٣٥٨هـ - ١٨ يوليو سنة ١٩٣٩م، ولكن بعد إصدار ستة أعداد كانت تتمة المجلد ٣٥ توقف صدور المجلة نهائيًا في شعبان سنة ١٣٥٩هـ - سبتمبر ١٩٤٠م، بقرار سياسي من حكومة حسين سرى باشا بضغط من الإنجليز، فقد كانت مجلة المنار تؤلب الناس على سياسة الاحتلال بمصر. وهكذا انتهت مسيرة المنار الإصلاحية في مجالات: الدين والحياة، والدعوة إلى تقدم المسلمين ووحدتهم وتضامنهم في وجوه المحتلين لأوطانهم.

---

(١) ارجع إلى مجلة المنار ٩ / ١٣٨، ١٢ / ٦١٨، ١٨ / ٤٢٩.

الشيخ رشد رضا وتفسير المنار:

ردد الشيخ محمد رشيد رضا في أكثر من مناسبة، أنه هو الذي دفع أستاذه الشيخ محمد عبده إلى قراءة تفسير للقرآن بالجامع الأزهر فاقتنع الأستاذ برجاء تلميذه وبدأ أول دروس التفسير في غرة المحرم سنة ١٣١٧هـ وانتهى عند قوله تعالى - في آخر درس من دروس التفسير - عند قوله تعالى: ﴿...وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطًا﴾ [النساء:١٢٦] من سورة النساء. قال الشيخ رشيد رضا «وكانت دروس التفسير بالجامع الأزهر أحفل الدروس وأنفعها في الدين والاجتماع والسياسة والأدب والبلاغة، وكنت أكتب في أثناء إلقاء الدرس في كراسات أودعها أهم ما قاله، وأحفظ ما أكتب لأجل أن أبيضه، وأمده بكل ما أتذكره في وقت الفراغ»(١).

ومن كلام الشيخ رشيد رضا يستبين أولًا: أنه صاحب فكرة أن يقوم الشيخ محمد عبده بتفسير القرآن تفسيرًا ينهض بالأمة في مجالات الدين والاجتماع والسياسة واللغة والبلاغة والأدب. وثانيًا: أنه كان يدون مختصرات لما يسمع من شيخه في كراسات، يجعلها متن ما يقوم به من تفسير معد للنشر كتابة في أجزاء مجلة المنار الشهرية، قبل نشره مجموعًا في سفر كبير في التفسير باسم تفسير القرآن الحكيم الذي عرف بتفسير المنار.

طريقة تفسير المنار:

سألت الدكتور عمر فروخ رحمه الله - عضو مجمع اللغة العربية عن لبنان - عندما كنت أعمل محررًا بمجمع اللغة العربية عن صحة نسبة تفسير المنار للشيخ رشيد رضا فقال: نعم. وإن كان من الممكن إضافة عبارة: على طريقة الشيخ محمد عبده في التفسير. فسَّر الشيخ محمد عبده زهاء خمسة أجزاء من القرآن الكريم في

(١) رشيد رضا: تاريخ الإمام محمد عبده، ١/ ٧٦٨ - ٧٦٩.

ست سنين إذ أتته المنية - رحمه الله - في جمادى الأولى سنة ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م، وكان الشيخ رشيد رضا يدون مختصر موضوعاتها المهمة، ثم إذا فرغ لنفسه توسع في التفسير وأضاف، ثم سار على هذه الخطة فيما لم يفسره الشيخ محمد عبده بالجامع الأزهر فاضطلع بتفسيره على طريقة شيخه إلى أن أتم تفسير الآية ١٠١ من سورة يوسف وهى قوله تعالى: ﴿ ۞ رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي مِنَ ٱلۡمُلۡكِ وَعَلَّمۡتَنِي مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [يوسف: ١٠١] وتوفى عنها -رحمه الله.

كانت طريقة الشيخ رشيد رضا أن يذكر سبب النزول في أول السورة إن كان ورد لها سبب نزول من النقل الصحيح. وكان يشير إلى المناسبة التي تربط كل سورة بالسورة قبلها، وبالسورة بعدها. كما كان يفعل الفخر الرازي في تفسيره. ويذكر خلاصة لما ورد في السورة من العقائد والأحكام الشرعية، ثم يمضى في تفسير السورة، وكان الشيخ رشيد رضا يدعم تفسيره بالأحاديث النبوية الصحيحة المتعلقة بالآى، وقد ساعده في ذلك علمه بالحديث فقد كان حجة في علم الحديث وأصوله. كما كان حجة في نقد الرجال تعديلًا وجرحًا - كما عنى بتبيين أهمية العلوم الكونية في الأماكن الدالة عليها من التفسير، كما عنى برد شبهات أعداء الإسلام من الملاحدة والمستشرقين، وممن سار وراءهم ممن يدعون الانتساب إلى الإسلام.

لكن رشيد رضا لم يوافق شيخه في مسائل التوسع في التفسير بالعقل والرأي، إذ كان الشيخ محمد عبده متأثرًا بمتكلمة الإسلام مثل الأشاعرة والمعتزلة، وكان الشيخ رشيد رضا يميل إلى إقرار مذهب السلف الصالح في إثبات الصفات كلها لله ـ تعالى ـ ، وإمرارها كما جاءت على لسان السلف الصالح من غير تشبيه بصفات المخلوقين.

ومع ذلك فقد تابع رشيد رضا شيخه في تأويل أمور مثل: مفهوم الملائكة، وتأويل سجودهم لآدم، وتأويل معصية آدم، وتأويل خلق عيسى عليه السلام، بهدف التوفيق بين الدين والعقل. مع أنه القائل في موضع من التفسير: «أخطأ من قالوا: إن الدليل العقلي هو الأصل، فيرد إليه الدليل السمعي، ويجب تأويله لموافقته مطلقًا» .

مؤلفات الشيخ محمد رشيد رضا:

تنوعت مؤلفات الشيخ رشيد رضا، فبعضها كان شرعيًا فقهيًا، وبعضها كان عقديًا، وبعضها كان تاريخيًا سياسيًا يهتم بالإصلاح السياسي والمالي والاجتماعي، وكان رشيد رضا غزير التأليف والنتاج، فمع اشتغاله بتحرير مجلة المنار وكتابة أغلب مادتها العلمية وحده، بجانب التأليف، فقد كان من أغزر الكتاب والمؤلفين نتاجًا من حيث الكم، وتنوعًا من حيث الكيف، كتب في تخصصات مختلفة، كان المجلى المبرز فيها جميعًا، مع إحاطة تامة بكل علم يكتب فيه، وكأنه متخصص فيه وحده، بأسلوب سهل واضح قريب من القراء على اختلاف ثقافاتهم، مع زهادة في العيش وإخلاص للعلم وحده. زاره عباس محمود العقاد مرة في دار المنار فوصفها ووصفه بهذا الوصف: «كانت دار المنار بدرب الجماميز دارًا صغيرة لها سلم ضيق تصعد عليه إلى حجرة لا تزيد في مساحتها على أربعة أمتار مربعة، فيها ديوان مفروش وعلى أرضها حصير فوقها فروة يجلس عليها الأستاذ رشيد وقد أثنى قدميه، وفي يده ورقة يكتب عليها المنار» [(١)]، وفي هذه الحجرة التي سماها دارا كتب الشيخ محمد رشيد رضا هذا النتاج العلمي العظيم:

١ - مناسك الحج. ٢ - السنة والشيعة.

٣ - رسالة التوحيد. ٤ - الوهابيون والحجاز.

(١) العقاد: رجال عرفتهم، ص ١٧١.

٥ – الخلافة والأمانة العظمى. ٦ – المنار والأزهر.

٧ – الوحدة الإسلامية والأخوة الدينية.

٨ – الوحي المحمدي. ٩ – حقيقة الربا.

١٠ – المسلمون والقبط. ١١ – نداء إلى الجنس اللطيف.

١٢ – الحكمة الشرعية. ١٣ – مساواة المرأة بالرجل.

١٤ – تفسير القرآن الحكيم.

عدا جهوده في كتابة مقدمات كتب غيره، أو تعليقاته على كتب غيره في علوم الدين واللغة والتاريخ والسياسة والتراجم. عدا جهوده في سعيه للوحدة الإسلامية، ومدرسة الدعوة والإرشاد، وإصلاح الأزهر، وسعيه للاتفاق بين السنة والشيعة، وتأسيس الجمعيات الخيرية الإسلامية، وسعيه لإنشاء كلية الدعوة والإرشاد وجمعيتها لتخريج الدعاة سنة ١٣٢٧هـ – ١٩٠٩م، والذي نفذ في سنة ١٣٣٠هـ – ١٩١٢م في مدرسة الدعوة والإرشاد التي تولى إدارتها، لكي تخرج دعاة ملمين بالعلوم الإسلامية والعربية، مع الإلمام بالعلوم الكونية للدعوة إلى الله، ونشر الإسلام، ورد الشبهات عنه. ولقد تولى رشيد رضا بهذه المدرسة تدريس مواد: التفسير والحديث والتوحيد، وعلم الكلام، والشريعة، والإنشاء والخطابة وآداب المناظرة والبحث. ولكن من أسف فإن هذه المدرسة أغلقت بعد ثلاث سنوات من إنشائها، فقد اشتعلت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٣٣٣هـ – ١٩١٤م فقطعت الحكومة المصرية إعانة الأوقاف التي كانت تصرف لها بضغط من الاحتلال البريطاني الذي كان يخشى من تأثير هذه المدرسة في الناس وأثر ذلك في وجود الاحتلال زمن الحرب.

وكان دافعه إلى تأسيس مدرسة الدعوة والإرشاد يأسه من إصلاح التعليم

بالأزهر ولكن سعيه إلى إصلاح الأزهر أثمر بعد ذلك عندما تولى الإمام الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي مشيخة الجامع الأزهر سنة ١٣٥٤هـ قبل وفاة الشيخ رشيد رضا، وكان الشيخ المراغي من تلاميذ الشيخ محمد عبده ورشيد رضا، وعرف باستقلال الفكر وحرية العقل والنفور من التقليد واجتنابه، بالرجوع إلى هداية الكتاب والسنة، وإصلاح التربية والتعليم، والتأليف والتصنيف بحسب القواعد العصرية، وإتباع سنة التخصص، وإعادة الثقة إلى العلماء.

رشيد رضا والإصلاح السياسي:

قال بعضهم إن رؤى رشيد رضا في الإصلاح السياسي بدت متناقضة، وهذا غير صحيح، فقد كانت رؤيته الدائمة إصلاح المسلمين ووحدتهم واستقلالهم عن المحتل الأجنبي. ولكن المتغيرات السياسية جعلت الرؤى تبدو متباينة. فقد وقف بجانب السلطان العثماني بناء على الموروث السياسي للأفغاني باعتبار أن الدولة العثمانية هي درع الإسلام، وقد آمن بذلك زعماء إصلاحيون وسياسيون مثل الشيخ محمد عبده – قبل موت الأفغاني، ومصطفى كامل باشا، ورشيد رضا إلى أن حدثت المتغيرات والتحولات – بعد إلغاء الخلافة في تركيا وصعود العلمانيين بقيادة مصطفى كمال أتاتورك. وأصبحت رؤيته في الإصلاح السياسي تنبع من أن الإسلام فيه صلاح المسلمين بما يتضمنه من المزايا التشريعية والسياسية التي لو طبقت لعم العدل شعوب العالم الإسلامي» [1] وتلك هي القاعدة التي يؤسس عليها كل إصلاح سياسي واجتماعي.

موقف رشيد رضا من الصهيونية:

اهتم رشيد رضا ـ يرحمه الله ـ بالتنبيه إلى الخطر الصهيوني على فلسطين، منذ وقت مبكر، منذ أن حاولت الحركة الصهيونية بزعامة تيودور هرتزل شراء فلسطين

(١) ارجع إلى رشيد رضا: الوحي المحمدي ص ٢١١، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

من السلطان عبد الحميد سلطان الدولة العثمانية، إذ كانت فلسطين في ذلك الوقت تحت السيادة العثمانية، ورفض السلطان ولما سقطت الخلافة العثمانية، رأى رشيد رضا أن اليهود قضوا على أكبر عقبة في الطريق إلى فلسطين، ومن ثم فقد أخذ رشيد رضا يحذر من تجميعهم في فلسطين، بل حذر من خطورة الصهيونية على جميع البلاد العربية وليس على فلسطين وحدها. وكتب عدة مقالات بعنوان: ثورة فلسطين أسبابها ونتائجها. و«حقائق في بيان حال اليهود والإنجليز والعرب»، و«بيان علاقة العرب ببلاد الإسلام وبلاد أوربا» و«الرأي في مستقبل العرب» وكشف رشيد رضا عن خطورة التحالف القائم بين الصهيونية والإنجليز، إذ بين أن الإنجليز يريدون الوطن العربي مفككًا، والصهيونية تريد أن يكون لها وطنًا استيطانيًا في قلب الوطن العربي الذي ستكون أهم عوامل تفككه ومن ثم تتقابل مصالح الاحتلال الغربي والصهيونية [١].

من أخلاق الإمام محمد رشيد رضا:

كان الإمام محمد رشيد رضا مفعم العقل والفكر والخيال والوجدان، يحب الإصلاح الذي تلقاه من دعوة الأفغاني ومحمد عبده، قوى الاستعداد للجهاد في سبيله، وكان يرى أن من الواجب عليه دينًا أن لا يبعده عنه شيء من المخاوف والمضار، أو من المال والجاه، ولا يؤثر عليه فرض آخر من فروض الكفاية الأخرى التي يقوم بها كثيرون إذا هي عارضته.

ولقد ثبت هذا عنده بما علمه من سعى الحكومة الحميدية لاستمالته، وعرضها عليه ما شاء من الوظائف الكبيرة، والنعم، فضلًا عن الرتب والنياشين، وكذلك من سعى الحكومة المصرية في عهد السلطان حسين كامل، عن طريق محمود باشا

(١) ارجع إلى رشيد رضا: مجلة المنار ١٤ / ١٧٩، ١٦ / ١٤٥، وأيضا د. إبراهيم أحمد العدوى: رشيد رضا: الإمام المجاهد، فصل خطر الصهيونية، ص ٢٥٨ - ٢٦٥.

شكري رئيس الديوان السلطاني بالإنعام عليه بالمال. ولقد رفض رشيد رضا ـ يرحمه الله ـ إنعامات السلطان العثماني والسلطان المصري، لأنه عود نفسه على التعفف عن أن يمد يده للسلطان وإن أعوزه الحال إلى المال. لأن الله ـ تعالى ـ رباه على ذلك [١].

كتاب الخلافة والإمامة العظمى:

ألف الشيخ محمد رشيد رضا هذا الكتاب في سنة ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م وهو كتاب مرتبط بحال الأمة الإسلامية وقت تأليفه، فقد كانت الأمة الإسلامية تشهد نهاية الخلافة العثمانية الإسلامية، إذ كان الطورانيون (الأتراك) وهم علمانيون نابذون لكل ما هو إسلامي قد استولوا على الحكم في تركيا. ومع أن دولة الخلافة العثمانية - كانت في أيامها الأخيرة إسلامية صورية لا تطبق التشريعات الإسلامية كما وردت في الكتاب والسنة، وكتب الفقهاء المجتهدين، ولا تحكم بالشورى ولا تقيم العدل، فقد كان المفكرون الإسلاميون ينظرون إليها على قاعدة أنها الدولة الأقوى في العالم الإسلامي، وأن بالإمكان أن تكون الدولة المركز التي تحمى العالم الإسلامي من خطر أوربا، وكان من بين هؤلاء الشيخ محمد رشيد رضا الذي كان يطلق أفكاره في السياسة والاجتماع من مصر. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كانت مصر في ذلك الوقت - وهى أكبر الدول العربية وأعزها شأنًا - ترزح تحت نير الاحتلال البريطاني وكان الذي يشرع بها المندوبون الساميون من لوردات الإنجليز، الذين اتفقوا مع فرنسا على تقسيم العالم العربي إلى دويلات ممزقة ضعيفة بموجب معاهدة سايكس / بيكو. ونقل البلدان العربية من حكم السيادة العثمانية إلى السيادة الأوربية، خاصة إنجلترا التي عملت على تمزيقها حتى لا تبقى دولة جامعة موحدة قوية، ثم كانت بداية نكبة فلسطين، فقد تنبه رشيد رضا وأذكياء

(١) راجع رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام ١ / ١٠٠٩ - ١٠١٢.

المفكرين العرب إلى أن وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني هو تمهيد لمشروع الغرب الكاثوليكي/ البروتستانتي بإقامة دولة صهيونية في قلب الأمة العربية الإسلامية كوكيل بالأجر يكون عمله الأساسي تعطيل تقدم الأمة العربية في مجالات الحضارة والعلم والمدنية.

هذا ما حرك النخوة الإسلامية في الغيورين على مستقبل العالم الإسلامي من أمثال الشيخ محمد رشيد رضا فألف هذا الكتاب راجيًا به أن يعيد مجد الإسلام السالف أو على الأقل إنقاذ أمته، ولكن هيهات هيهات بين الرجاء وتحقيقه، والله غالب على أمره.

صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى في سنة ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م، وهو الوقت الذي أفلت فيه الدولة العثمانية، وبزغ دور الدول العربية الإسلامية التي تسعى إلى إقامة ديمقراطيات كالديمقراطية الغربية. وكان الشيخ رشيد رضا لا يزال يأمل خلافة إسلامية قوية تحفظ للأمة الإسلامية سيادة تسد الطريق على جور أوربا خاصة الإنجليز وتسلطهم التحكمي على الشرق الإسلامي. وفي مقدمة الكتاب يذكر الشيخ رشيد رضا فرضية الخلافة = الإمامة في شريعة الإسلام وأشراطها. كما جاء تشريعها في القرآن الكريم.

١- قال ـ تعالى ـ : ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٤].

٢- قال ـ تعالى ـ: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [النور: ٥٥].

٣- قال ـ تعالى ـ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

فبين أن القرآن الكريم يشرع الخلافة في الشعوب، وفي الصالح من البيوت داخل الشعوب، وجعل الله ـ تعالى ـ العهد بالإمامة للرسل ـ عليهم السلام ـ. ومن بعد الرسل لعباده الصالحين. الذين هم أهل الحق والعدل الذين يسيرون على سنن الله ـ تعالى ـ الشرعية والكونية في العمل، وتحقيق العدل. واستثنى الله ـ تعالى ـ من نيل الخلافة الصالحة الفسقة الظالمين. فلا يجوز أن يكون الظالم إمامًا في أمور الدين والصلاح، والحكم والقضاء ولو كان من أبناء الأنبياء، فلا تصح إمامة غير العدل - وإن وقعت - لا يكون إمامًا شرعيًا، ولقد نقل الجصاص في «أحكام القرآن» عن ابن عباس قوله: «لا يلزم الوفاء بعهد الظالم، فإن عقد عليك في ظلم فانقضه»، ثم بين المؤلف «أن علاج المسلمين في كتابهم المنزل، ولكنهم حرموا على أنفسهم العلم والعمل به، استغناءً عنه بفقه المقلدين وكتبهم» (المقدمة ص ٨)، وجهلوا أن الإسلام دين هداية روحية وسياسة اجتماعية مدنية تسعى إلى ارتقاء البشر.. فقد وضع الإسلام أسس السياسة الاجتماعية وقواعدها، وشرع للأمة الرأي والاجتهاد بحسب المكان والزمان، وارتقاء العمران وفنون العرفان. وجعل سلطة الأمة ذاتية لها، قائمة على الشورى التي هي ضرب من النظام الجمهوري في الحكم، والخليفة الإمام فيها لا يمتاز في أحكامها على أدنى فرد في رعيته، إنما هو منفذ لحكم شرع الله ورأى الأمة، في الحفاظ على الدين ومصالح الدنيا.

وينبه المؤلف المسلمين إلى أن مدنية الإسلام من هداية القرآن، مبنية على أساس البدء بإصلاح الإنسان حتى يكون مؤهلًا لإصلاح أمور الكون، وشؤون الاجتماع، ونشر الفضائل، وقمع الرذائل، وبناء مدينة جامعة بين الدين والفضيلة، وارتقاء العلوم والفنون.

ثـم إن المؤلـف أراد أن يـوقظ الـذين يظنـون أن المدنيـة الإسـلامية قـد ماتـت، وأصبح من المستحيل بعثها، وأن المدنيـة الأوربيـة قـد صـارت أقـوى ممـا يظـن أحـد بوارها. ويدلل على أن المدنية الإسلامية لم تمت بقضاء ا لشعب التركي عـلى السـلطة العثمانية ولكن بفساد القائمين عليها، ومن ثم فهـو يرجـو أن يتعـاون المسلمون مـن العرب مع الأتراك الجدد على إحياء المدنية الإسلامية بتجديـد حكومـة الخلافـة عـلى القواعد المقررة في الكتب الـشرعية والأحكـام الفقهيـة، وكـان المؤلـف لا يعلـم بنيـة الأتراك الاتحاديين الذين أرادوا أن تكون حركتهم سعاية لحكومة «علمانية».

ويوجه المؤلف نظر المسلمين خاصة الأتراك إلى أن الإسـلام هـو القـوة القـادرة عـلى إحيـاء المدنيـة بالفـضيلة والعلـم والمدنيـة. ولـن يكـون ذلـك قـابلًا للتحقـق إلا بحكومة الإسلام التي يبينها على الإجمال في كتاب «الخلافـة الإسـلامية» التـي يَقـدر الـشعب التركـي عـلى إقامتهـا فهـو أجـدر الـشعوب الإسـلامية - عنـد تـأليف هـذا الكتاب - بتجديد حكومة الخلافة الإسـلامية بـالجمع بـين هدايـة الـدين الإسـلامي والحضارة والمدنية. ولقد قسم الكتاب إلى فقرات على الوجه التالي:

التعريف بالخلافة الإسلامية ووجوبها شرعًا:

ف١: الخلافـة، والإمامـة العظمـى، هـي رئاسـة الحكومـة الإسـلامية الجامعـة لمصالح الدين والدنيا، لفرد واحد من أفراد الأمة يجتمع فيه العلـم بالكتـاب والـسنة والعمل بهما، والاجتهاد وإقامة العدل فيما استرعاه الله فيه. ولقد أجمـع سـلف الأمـة وعلماؤها على وجوب تبعته وتنصيبه شرعًا وعقلًا على المسلمين، ليـتم بـه مـا وجـب على المسلمين من إقامة الحدود وسد الثغور، وجلب المنافع للأمة، ودفع المضار عنها فإن فعل ذلك وجبت طاعته وبيعته لحديث ابن عمر -رضي الله عنهما- عـن رسـول الله ﷺ: «**من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**» رواه مسلم.

ف٢: سلطة الأمة ومعنى الجماعة:

ومعنى جماعة الأمة: هو أولو الأمر من المسلمين، وأهل الحل والعقد والإجماع، ومنهم الإمام رأس الحكام وأهل مشورته، لأنهم المعنيون بتنفيذ التشريع ومراقبة من عليه تنفيذه، فهم أهل الحل والعقد الذين يمثلون سلطة الأمة بما لهم فيها من المكانة والعلم والشوكة.

ف٣: شرط أهل الاختيار للخليفة:

ينقل المؤلف عن الماوردي في الأحكام السلطانية أن أهل الاختيار الذين تنيبهم الأمة لاختيار الإمام ؛ من يجمعون شروط العدالة، والعلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة، كما يجتمع لهم الرأي والحكمة المؤديان إلى حسن الاختيار لمن هو أصلح، وبتدبير المصالح أقوم وأعرف، وهؤلاء يجمعون بين علم الدين وعلم مصالح الأمة وسياستها.

ويحتاط المؤلف لجماعة الاختيار والبيعة، فإن أمورًا حياتية قد تتغير وتختلف باختلاف الزمان والمكان، وقد يتوقف استحقاق الأمة في عصر، على علوم لم يكن يتوقف عليها في عصر سبق مثل: القوانين الدولية والمعاهدات السياسية والاقتصادية، وأحوال الأمم المجاورة لبلاد المسلمين، التي يقتضى عمل علاقات سياسية وتجارية معها - ومن هنا فلا يراعى الأفضل في الدين فقط، بل يضم إليه صاحب المعرفة بالسياسة - مادام لا يخالف الشرع - وقد يفضل فيها من هو أعلم بعلوم الدنيا ومقاصدها، على من هو أعلم بعلوم الدين، مادام لا يحدث جورًا أو يغشى ظلمًا، ومادام يتحلى بالحكمة وجودة الرأي والعمل» ومن يملك التولية، يملك إقامة العدل إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ف٤: الشروط المعتبرة في الخليفة:

ينقل المؤلف فيها عن السعد التفتازاني والماوردي ويرى أن الشروط المعتبرة

سبعة:

الأول: العدالة الجامعة.

الثاني: العلم المؤدى إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام.

الثالث: سلامة الحواس (السمع والبصر واللسان).

الرابع: سلامة الأعضاء.

الخامس: الرأي الحسن المفضي إلى حسن سياسة الرعية وتدبير المصالح.

السادس: الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو.

السابع: النسب القرشي.

ولم يُوَفَّق المؤلِّف في إثبات السبب السابع، فقد مضى على اشتراطه قرون، وتخلى عنه الفقهاء المجتهدون واعتماد المؤلف على حديث: (الأئمة من قريش) وهو حديث صحيح رواه البخاري في المناقب. لا يضاد التنازل عن هذا الشرط في زماننا لأنه كان في زمن لا يقدّم المسلمون فيه أحدًا على قريش. ومع تمسك المؤلف بشرط القرشية فقد حاول أن يتوسط فيقول: لم تقم للدين قائمة إلا بدعوة قريش ولغتهم، ثم لم يخدمه أحد من الأعاجم إلا من أتقن العربية فخدمه أولًا من استعرب من الفرس وغيرهم، ثم جدد قوة دولته العثمانيون من الترك، بعد أن فرق شمله وأضعفه سلفهم» فكأنه أراد أن يقول إن الأمر ينبغي أن يكون لقريش أو لمن يقوم على سيرتهم في المسلمين.

ف٥: صيغة المبايعة:

التزم الشيخ رشيد بصيغة المبايعة السلفية على قاعدة أن الإمامة عقد تحصل بالمبايعة من أهل الحل والعقد لمن اختاروه إمامًا للأمة بعد التشاور بينهم، والأصل فيها أن تكون على الكتاب والسنة وإقامة الحق والعدل من قبل الإمام، وعلى السمع

والطاعة في المعروف من قبلهم. واستدل بحديث البخاري في الصحيح من حديث عبادة بن الصامت المتفق عليه قال: «دعانا النبي ﷺ فبايعنا فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وألا ننازع الأمر أهله» - أي الملك والإمارة - إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان) وكان على المؤلف أن يُبْقى على الغايات، ويخالف في الوسيلة التي يصعب تحقيقها في عصرنا، وربما في العصور التي تأتى.

ف ٦: ما يجب على الأمة بالمبايعة، وما يجب على الإمام للملة والأمة:

متى تمت المبايعة، وجبت طاعة الإمام بأداء الزكاة، والجهاد الواجب كفائيًا على الأمة، والواجب عينيًا على كل من يقدر عليه من الأفراد رجالًا ونساءً، كما تجب عليهم طاعة من ولاهم الإمام أمر البلاد من أصحاب السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

أما ما يجب على الإمام فنشر دعوة الحق، وإقامة ميزان العدل وتحقيق الأمن، وحماية الدين والدنيا، والمشاورة في كل ما ليس فيه نص، وهو مسئول يحاسبه أهل الحل والعقد إذا قصر في عمل، أو لم يباشر الأمور بنفسه، فلا يعول على التفويض ولو كان ذلك تشاغلًا بعبادة.

وعلى الإمام أن يطلق الحرية للأمة في المسائل الاجتهادية في العلم والعمل، مع استشارة العلماء في أمور الدين، والعلماء الضالعين بالعلوم الكونية التي تنهض بالبلاد، وفي التعليم وتنمية المجتمع، وفي التعليم العسكري وفي أنواع الأسلحة الحربية لقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ ﴾ [الأنفال:٦٠].

ف ٧: الشورى في الإسلام:

قال الشيخ رشيد: الشورى واجبة فيما لا نص فيه عن الله ورسوله، أو فيما فيه نص اجتهادي غير قطعي ولاسيما في أمور المقاصد الدنيوية خاصة السياسة والحرب، وكذا طرق تنفيذ النصوص فيما تختلف فيه المقاصد والمصالح باختلاف الزمان والمكان. وإقامة الشورى واجبة على الإمام» فهو ليس حاكمًا مطلقًا، بل حاكمًا مقيدًا بأدلة الكتاب والسنة، لقوله ـ تعالى ـ ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [الشورى: ٣٨]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. القرآن يؤكد على أن الشورى قاعدة شرعية، في أمور الأمة في مصالحها العامة. ولهذا «فقد ترك الرسول ﷺ نظام الشورى للأمة وعدم وضع أحكام لها، لأن النظم تختلف باختلاف أحوال الأمة في كثرتها وقلتها، وشؤونها الاجتماعية ومصالحها العامة في الأزمنة المختلفة»، وأن ما يوافق المصلحة في مكان وزمان قد يخالفها في مكان وزمان غيرهما.

ف٨: التولية بالاستخلاف والعهد وطالب الولاية لا يُولَّى:

تصح تولية الإمام بالاستخلاف والعهد إلى من يصح العهد إليه بالشروط المعتبرة، كما استخلف أبو بكر عمر -رضي الله عنهما-، وكما استُخلف عثمان بن عفان ﷺ - مادام الاستخلاف يكون من إمام مستوف شروط الإمامة - لمن يعلم أنه حقيق بإمامة المسلمين. ولا يصح استخلاف أئمة الجور وخلفاء التغلب والمطامع، الذين يستخلفون دونما مراعاة لمشورة أهل الحل والعقد والعلم، ويجعلون الإمامة احتكارا لأهل الجور والطمع في السلطان، وإرثا لأولادهم بالقوة

القاهرة المخالفة لهدى القرآن وسنة الإسلام.

ومـن هـدى الإسـلام أن مـن طلـب الإمـارة لأجـل الجـاه والثـروة لا يولاهـا لقولهﷺ: «**إننا لـن نـولى هـذا مـن سـأله ولا مـن حـرص عليـه**» رواه الـشيخان. لأن الحريصين عـلى نيلهـا هـم الـذين أفسدوا الأمـة، وبـسببهم وقعـت الفـتن وسـفكت الدماء، واستبيحت الأموال والفروج.

ف ٩: إمامة الضرورة والتغلب بالقوة وما يترتب عليها:

لا يجـوز أن يبـايع بالخلافـة إلا مـن كـان مـستجمعًا لـشرائطها، خاصـة العدالـة والكفاءة. فإن لم يوجد من استجمع كل شروطها، بويع من استجمع أكثر شروطهـا اتقاء وقوع الضرر العام بعدمها، وقد يحصل عليها بالتغلب والقوة أو تنفـذ بـالقهر، وههنا تقبل للضرورة فتكون أدنى من الفوضى، على أنه يجـب الـسعي لإزالتهـا عنـد الإمكان، ولا يجوز أن توطن الأنفس على دوامها

وعند ذلك يتكلم المؤلف فيما يخلع به الخليفة القاهر الـذي لا يقـيم العـدل أو لم يقم بحقـوق الأمـة. فقـال قـول الـسلف: تـسعى الأمـة لعزلـه مـادام لم يُقـم العـدل، أو كان غير صحيح البدن، لأنه في هـذه الحالـة يـستولى عليـه مـن أعوانـه مـن يـستبد بالأمور، كما أنه يكون عاجزًا عن النظر الصحيح في أمـور الرعيـة ومـن ثـم لـزم مـن يقبض يده ويزيل تغلبه، ولزم أن يخرج من الإمامة لليأس منه، وعلى «أهل الاختيـار بيعة غيره على الإمامة»، كما يجب عليهم وهم أهل الحل والعقد مقاومـة الخليفـة، إذا اشتهر عنه الظلم، وإزالـة سـلطانه إذا ثبـت عنـدهم أن مـصلحة الأمـة في ذلـك هـي الراجحة بإزالة شكل السلطة الشخصية الاستبدادية» ، ذلك لأن دار العدل هي دار الإسلام التي نصب فيها الإمام الحق الـذي يقـيم ميـزان العـدل. تكـون طاعتـه فيهـا واجبة شرعًا، ولا تجوز مخالفته إلا إذا أمر بمعصية الله ـ تعـالى ـ ، وعنـد ذلـك يجـب على أهل الحل والعقد العمل على تغييره، وأخذ البيعة لغيره.

وهنا ينظر المؤلف إلى الخلافة في دولتي الأمويين والعباسيين التي لم تكن راشدة، لأنها كانت بالغلبة والقوة فصارت ملكًا عضوضًا، قال المؤلف: «وجملة القول فإن مرادنا بيان مفسدة إخراج الخلافة الإسلامية عما وضعها عليه الإسلام، وجعلها تابعة لقوة العصبية والتغلب، فهذه المفسدة هي أصل المفاسد والرزايا التي أصابت المسلمين في دينهم ودنياهم، ويشبه رشيد رضا هذا الفعل بما فعله البابوات الذين أضاعوا سلطان الدين والدنيا في أوربا وينعى على الذين يتابعون الغربيين بمقولة إن الخلافة الإسلامية هي التي أضعفت ملك المسلمين، ويرد عليهم بأن الذي أضعف المسلمين ذهابها.

ف١٠: وحدة الخليفة:

قضى الشرع أن يكون الخليفة واحدًا فلا يولى أكثر من واحد. أما وقد تعددت أقطار الأمة، وصارت الولاية الإسلامية اليوم على غير ما كانت عليه في أول الإسلام، فوجب لكل قطر إمام = خليفة = حاكم – رئيس. ومع أن المؤلف يرجو أن يجتمع المسلمون كافة حول إمام واحد عدل كفء يقيم العدل ويصلح حال الدين والدنيا، فهو لا يمانع من أن يكون لكل قطر إمام خليفة مستجمعًا لجميع شروط الإمامة الصحيحة» ولكن ماذا نصنع وقد قصر المسلمون في الوسائل الجامعة لكلمتهم؟ وفرطوا في أجزاء من بلادهم ووضعوها تحت نفوذ الاحتلال الأوربي. وقبلوا أحكام المتغلبين عليهم التي أضاعت ما جاء به الإسلام لإصلاح البشر في شكل الحكومة الإسلامية؟

إن وحدة الإمامة تتبع وحدة الأمة. ولكن المسلمين اليوم يعيشون في درك من الجهل والتخاذل والتفرق المذهبي، والتعصب العرقي، وضعف الهمة عن السعي إلى المثل العليا والكمال في الدين وفي الاجتماع. وههنا يصف المؤلف الحكومات الإسلامية واحدة بعد واحدة وما انحدرت إليه من سوء النظام في الحكم

والاجتماع. ومعظمهم يرزح تحت أثقال السيطرة الأجنبية لا يملكون التصرف في أمورهم، ولكنهم «خاضعون لسلطان الاحتلال، مطيعين في أمورهم العامة لأمره ونهيه، غير مستطيعين تنفيذ أمر من أمورهم، بدون إذن الدول الأجنبية المسيطرة عليهم» والأجانب المحتلون لا يمكن أن يساعدوا على وحدة الأمة، التي تتوقف عليها وحدة الإمامة، ومن ذا الذي يطالب بإعادة تكوين الأمة الإسلامية المفككة الأوصال، وإعادة منصب الخلافة إلى الموضع الذي وضعه فيه الشارع؟ أهم أهل الحل والعقد؟ ومن هم وأين هم اليوم؟

ف١١: أهل الحل والعقد في هذا الزمان:

يسعى المؤلف إلى إعادة تكوين الأمة ووحدتها، ونصب إمام حق واحد لها، لأنه واجب شرعي، والأمة كلها مطالبة به. إنه واجب أهل الحل والعقد في الإسلام من أهل العلم الاستقلالي بشريعة الأمة ومصالحها السياسية والاجتماعية والإدارية والمالية، ومن أهل العدالة والرأي والحكمة. وهم الذين يختارون الإمام العدل الكفء. ولكن من هم الرجال الجديرون بأن يكون منهم أهل الحل والعقد. إنهم من أمثال الإمام محمد عبده ولكنه كان يعد نفسه رجلًا بدون أمة وكان يردد: «يا ويح الرجل الذي ليس له أمة» ومن أمثال سعد زغلول ولكن من الأسف أنه لما تصدر للعمل بقوة الشعب حوكم ونفى وغير هذين الرجلين ممن هم من أهل الكفاءة وعلو الهمة. وهم الآن في غيابات السجون الأجنبية، وهذا يجعل الحكومات المستبدة تجتهد في إتلاف عمل من يظهر من قواد الشعوب وروادها، لكن المؤلف يحدوه الأمل الذي يقتل اليأس، فيرى أن حزب الإصلاح الإسلامي المعتدل سيضع النظام ويشرع في العمل.

ويرى الشيخ رشيد رضا أن حزب الإصلاح موجود بالفعل في العرب، وهم أصل الإسلام وفي الترك الذين هم قوة الإسلام، وأن التأليف بينهما ممكن. ويرشح

رشيد رضا حزب الإصلاح لهذه المهمة لأنه يجمع بين الاستقلال في فقه الدين، وحكم الشرع الإسلامي، وكنه الحضارة الأوربية وتفوقها المدني، وهو الحزب الذي يسير على طريق الإمام محمد عبده. وسياسته سياسة المنار التي تمهد السبيل لجعل الإمام محمد عبده أيام وجوده ـ رحمه الله ـ زعيم الإصلاح في جميع بلاد الإسلام لتكوين جماعة أهل الحل والعقد بأشراطها الشرعية والفقهية.

لكن الشيخ محمد رشيد رضا يخشى من حزب المتفرنجين ويحذر منه، فهم تعلموا في البلاد الأوربية ووقفوا على العلوم العصرية ونظم الحكم الأوربية، ويرى أكثرهم أن الحل في أن تكون الحكومة غير إسلامية، وحزبهم أقوى ما يكون في تركيا، ولهم وجود في مصر ولكنهم غير منظمين فيها، وخلاصة رأيهم ضرورة التخلص من نظام الخلافة الإسلامية، وإضعاف الدين الإسلامي في الأمة، ويرون أن تكون سلطة الدين الإسلامي - كسلطة البابا والبطاركة وجمعيات التبشير. وهم يرون جعل الدول الإسلامية، وتنصيب إمام يقيم الإسلام متعذر في هذا الزمان في دولة مدنية. وهم يرون تكوين حكومة مطلقة من قيد التزام الشرع في الأحكام التي لا يمكن العمل بها في هذا العصر» بزعمهم.

ف ١٢: حزب الفقهاء الجامدين:

إن علماء الدين الجامدين ومقلديهم في الدولة العثمانية يتمنون أن تكون حكومتهم إسلامية محضة، ولكن هؤلاء العلماء لا يعرفون ماذا يصنعون إزاء القوانين العسكرية والمالية والسياسية العصرية التي تحتاج إلى الاجتهاد المطلق في كل المعاملات الدنيوية والمقاصدية، وهم جامدون في الوقت نفسه على فقههم التقليدي ولو فوض إليهم أمر النهوض بعلوم المقاصد وسياستها لعجزوا قطعًا. وفي هذا المقام يشير رشيد رضا إلى أن مجلة المنار طالما نبهت إلى تقصير هؤلاء العلماء في الدفاع عن الإسلام وتبيين مقاصده بما تقتضيه حالة العصر، وأكدت على أن هؤلاء

العلماء لم يبينوا مقاصد الإسلام كما يجب أن تكون في سياسة الأمور الدنيوية. وبينت أن سبب هذا التقصير أن ليس للمسلمين إمام يوحدهم ولا جماعة تقيم لهم نظامًا على العدل والمال. لأن السلاطين والأمراء ومن اتبعهم أفسدوا علماء الدين، وجعلوا دورهم قاصرًا على تأييد ظلمهم واستبدادهم، وليس توعية المسلمين بما ينفعهم في دينهم ودنياهم.

ويرى الشيخ رشيد أن من عوامل ضعف علماء الدين فوق ما تقدم أن لهم خصومًا من المتفرنجين أقوى منهم يتهمونهم بأنهم سبب ضعف الأمة، والحق أن الفقهاء الجامدين، والمتفرنجين جميعًا هم سبب تخلف الأمة، الفقهاء بجمودهم على التقليد وإلباس المتفرنجين على الناس شبهات في الدين والشرع.

ويؤكد رشيد رضا على أن الإسلام دين هداية روحية، ورابطة اجتماعية سياسية، فالكامل فيه من كملتا له، والناقص فيه من ضعف فيه إحداهما أو كلتاهما ومع أن ملاحدة الترك العثمانيين قد نبذوا الإسلام كله، ولم تعد فائدة ترجى منهم للإسلام، فإن تبيين حقيقة الإسلام، وما فيه من الحكم والأحكام، الكافلة لتحقيق أرقى معارج المدنية والعمران لن تبعد عمن لم يختم على قلبه من المسلمين.

وإذا كان الشيخ رشيد قد فقد الأمل في تركيا العلمانية بقيادة أتاتورك، فإنه لم يفقد الأمل في العرب الذين هم أهل الإسلام وأرومته في إقامة الخلافة الإسلامية والوحدة الدينية، ويرى أن جزيرة العرب هي المؤهلة لذلك. «فمنها كانت لغة العرب وكان الإسلام، وليس بها إلحاد ولا تفرنج، وإنما آفتها الجهل بطرق إدارة البلاد وعمرانها، وبالعلوم والفنون التي يتوقف حفظ الاستقلال وعزة الملة عليها» ولو أن فيهم إرادة الاتحاد والإصلاح، والإعداد لوسائل القوة والعمران، لتحققت الوحدة الإسلامية بهم.

ف ١٣ : مقاصد الناس في الخلافة وما يجب على حزب الإصلاح:

بعد سقوط الخلافة الإسلامية في تركيا، تفرقت كلمة المسلمين حول حاجتهم إلى الخلافة، وكان أقلهم رجاء من قالوا: بالرضا بخلافة الضرورة التي لا تراعى جميع الشروط الشرعية، وكان منهم من لم يعد له اهتمام بهذا الأمر. وهو ما لم يرضه رشيد رضا، الذي رأى أن المسلمين لو ظلوا على ذلك تفرقت كلمتهم، وضعف فيهم الدين والدولة. ومن هنا فقد كان رشيد رضا يرى أن العلاج الشافي لحال الأمة الإسلامية هو إحياء منصب الخلافة، بإعادة سلطة أهل الحل والعقد المعبر عنهم بالجماعة لإقامة الحكومة الإسلامية الصحيحة. فالواجب - كما يقترح رشيد رضا أن يقوم حزب الإصلاح بتوجيه كل قصده أولا إلى بيان شكل حكومة الخلافة الإسلامية الأمثل بالنظام اللائق بهذا العصر، وثانيا: بإقناع أصحاب النفوذ في البلاد الإسلامية المرجوة لتنفيذه. وثالثا: دفع شبهات كل المتفرنجين والجامدين.

وهذا التصور لحكومة الخلافة من قبل رشيد رضا، هو تكرار لصورتها أيام الراشدين مضافًا إليها التزام رؤية جديدة لمتغيرات العصر في السياسة المدنية.

ف ١٤ : علاقة الخلافة بالعرب والترك:

عنى رشيد رضا في هذا المطلب أن يوجه النصح لحزب الإصلاح وهو أن يعمل أولًا على التأليف بين العرب والترك ليوحد الكلمة، وأن يراعى في ذلك حساسية العصبية العرقية (عرب - تركمان - أكراد - وفرس) وكذا العصبية المذهبية (السنة والشيعة)، فيرى أن جمع الكلمة ووحدة الأمة هو قاعدة الخلافة الإسلامية. ثم بعد ذلك عليهم أن يعملوا على إتقان اللغة العربية لأجل فهم الكتاب والسنة. ومن ذلك لابد أن يتعاون العرب والترك في مجال إقامة الشرع، وبسط القوة، والعرب أكمل في الأول، والترك أقدر في الثاني. وبهم جميعًا تقوم الخلافة إذا قنعوا بها، والدين الإسلامي عون لهم وظهير.

ولكن رشيد رضا يرجو وهو يعلم «أن أكثر مصائب العرب التفرق وحب الرياسة» كما أن الإنجليز الذين يسيطرون على بلاد العرب سيعارضون ذلك بقوة. ومع ذلك فإن رشيد رضا لا يفقد الأمل في تعاون الترك بقوتهم، والعرب بلغتهم وقدرتهم على فهم الدين والدعوة إليه، وعلى إحياء الخلافة ويرى أن الترك وحدهم، أو العرب وحدهم لا يقدرون على إحيائها، ويقترح لذلك أن يكون مقام الخلافة إما في بلاد العرب - في الحجاز خاصة - وإما في بلاد الترك في الآستانة خاصة، وإما في منطقة وسطى مشتركة، لم يعينها - ولعله أراد مصر حيث حزب الإمام محمد عبده.

ف١٥: جعل مركز الخلافة في الحجاز وموانعه:

يعود رشيد رضا فيرى عدم إمكانية جعل الحجاز مركز الخلافة الإسلامية، لأن الملك المتغلب عليها الشريف حسين وضع نفسه وبلاده في قيود الإنجليز، وجعلهم أوصياء على الأمة العربية التي رآها بمنزلة القاصر من الوصي، وقبل أن يُمَلِّك ولداه على بلدين من البلدان العربية، ليكونا عونًا للإنجليز فيهما، كما أن حكومته وحكومة ولديه حكومات استبدادية، فضلًا عن أن هذه الحكومات الاستبدادية خصم لكل علم يعين على الإصلاح الديني والدنيوي، لأن أهل هذا البيت فاقدون للعلم الشرعي كما أنهم لا يؤمنون بما تقوم عليه الخلافة من إقامة الشورى، وإعادة مدنية الإسلام بالعلوم والفنون والصناعات، وهم لا شوكة لهم ولا قوة فهم يعتمدون في إقامة دولتهم على قوة الإنجليز.

ف١٦: إقامة الخلافة في بلاد الترك وموانعها ومرجحاتها:

إن ما يمنع إقامة الخلافة في تركيا يرجع أولًا إلى أن العسكر الذين تمكنوا من البلاد بعد إزالة الخلافة لن يقبلوا بعودتها، ثانيًا: أن الأمة العربية التي تخلصت من

استبداد الأتراك العثمانيين لم تعد ترغب في الارتباط بتركيا، خاصة في الجزيرة العربية حيث التحريض البريطاني.

ولكن رشيد رضا يأمل في الترك الذين هم وسط بين الجمود، والطموح أن يقيموا الخلافة. وأن يتركوا لكل بلد من بلدان الخلافة أن يدير بلاده مستقلًا، مستمدًا السلطة من الخليفة الإمام المجتهد، بمقتضى النظام الذي يوضع لذلك. ويطلب رشيد رضا من حزب الإصلاح أن يسعى لإقناع الترك بجعل الخلافة في مركز الدولة، أو ليساعدوا على جعلها في منطقة وسطى كالموصل مثلًا.

ويوصى رشيد رضا بوضع نظام للخلافة يضعه حزب الإصلاح يوافق حال العصر في حراسة الدين وسياسة الدولة، على أن ينفذ بالتدريج، ويسلك طريقة الشيخ محمد عبده في إصلاح حال الأمة عن طريق التربية وإعداد أبنائها للوظائف التي أهلوا لها في إقامة الدين وسياسة الدنيا مع تقوية الشعور الإسلامي بأهمية النهضة، لأن الترقي الإسلامي يتوقف عليه، من حيث هو دين سيادة وسلطان.

ف ١٧ : فتاوى مصطفى كمال أتاتورك:

ثم يؤكد رشيد رضا أن مصطفى كمال لا يصلح للإمامة لفقدانه العلم الشرعي، ولأنه يفتى برأيه دون الرجوع إلى أصل من الكتاب والسنة، فقد أفتى بِحِلِّ عمل التماثيل، لأنهم سينصبون له تمثالًا في أنقره، كما أفتى بحل الاختلاط بين الرجال والنساء. وهو يفتى بناء على الجرأة العسكرية، فيقبل منه العوام، ولا يتجرأ على رده الفقهاء، ولقد تبع المصريون كمال في نصب التماثيل بدون فتوى من علماء الأزهر، مع أن رشيد رضا يرى فيها تشبهًا بالوثنية، ولأن تكلفتها مرهقة لاقتصاد بلاد المسلمين الفقيرة. أما مسألة فتح باب الاختلاط فإذا كانت على الخير، فيجب أن تكون بضوابطها الشرعية، وإن كانت على الفسق فهي حرام. ولكن الشيخ رشيد يؤلمه ما يدلى به كل من مقلدة الإفرنج، والجامدين على القديم فيها، فكل منهم

ليسوا على هدى وبصيرة، ويرى إذا كان الاختلاط على الحق من ضرورات التغيير في الأمة «فيجب أن يحال إلى أهل الاختصاص فيها لتدرسه وتمحصه، وتقرر ما فيه مصلحتها، وموافقة شريعتها».

ف١٨: توقف الاجتهاد في الشرع على اللغة العربية:

إن الجمع بين حضارة العصر، وصيانة الشرع لا تتم إلا بالاجتهاد، ولهذا لا يصح إمامة الخليفة إلا إذا كان مجتهدًا، والاجتهاد يتوقف على إتقان اللغة العربية إفرادًا وتركيبًا، ولقد «عد علماء الأصول جميعا معرفة اللغة العربية شرطًا مستقلًا للاجتهاد، مع اشتراط العلم بالكتاب والسنة» والإسلام قد حُفظ باللغة العربية، وحُفظت به. والذين خدموا الإسلام من المسلمين من غير العرب، خدموه بقدر معرفتهم بلغته ويأتي في مقدمتهم سيبويه والبخاري.

ولكن ماذا يصنع رشيد رضا بمشروعه، وأغلب العالم الإسلامي لا يتكلم العربية؟، فيطالب بالتوفيق بين الجامعة الإسلامية والجامعة اللغوية بما فصلناه من تعاون العرب، والترك على إقامة الخلافة الإسلامية على الحق. فإذا وفقهم الله لإتمام هذا، فهو الذي تتم به الوحدة الإسلامية.

ف١٩: الاشتراع الإسلامي والخلافة:

الاشتراع هو الاستنباط والاجتهاد الشرعي - خاصة الإلهي. وهو وضع الأحكام التي تحتاج إليها حكومة إقامة العدل بين الناس، مع مراعاة اختلاف أحوالهم الدينية والمدنية، والزمانية والمكانية لتسلك بها طرق العمران والرقى بحسب ما يوافق مقوماتها ومشخصاتها وتاريخها.

أراد الشيخ رشيد رضا أن ينبه إلى مزاعم الإفرنج وتابعيهم من أن الشريعة الإسلامية كانت مناسبة لحال المسلمين في صدر الإسلام الأول، وأن الذي يناسب

المسلمين الآن أن يكون التشريع حقًا للأمة، كما هو حال الديمقراطيات الأوربية. كما أراد أن يبين تهافت هذا الرأي وخطئه، وأن يبين أن لا تشريع في الإسلام لبشر، لأن شريعته مستمدة من القرآن والسنة، ولذلك فهي صالحة لكل الأزمنة. كما أراد أن يقول: لقد غاب على هؤلاء وأولئك جميعًا معرفة الدين الإسلامي، وما شرع به ليتقرب به إلى الله في العبادات، ومراعاة الحق والعدل في المعاملات وتزكية النفس من عند الله، وأما ما عدا ذلك من نظام الإدارة والقضاء والسياسة والجباية، وتدبير الحرب فقد كان الرسول ﷺ مشترعًا فيه باجتهاده مأمورًا من الله بمشاورة الأمة فيه. وهم في عصرنا ممثلو إرادة الأمة من العلماء والزعماء والقواد والفقهاء. وهذا دليل على أن في الإسلام اشتراعًا مفوضًا من الأمة إلى أهل العلم والفقه والرأي والحرب بالشورى بينهم. فالسلطة للأمة وليست للخليفة.

إن الإسلام يوجب الاشتراع المدني والجنائي والسياسي والعسكري، ويجعل كل ذلك ضرورة شرعية لاستنباط الأحكام التي تسمى في عرف هذا العصر بالتشريع. أما أهل الاشتراع فهم الإمام الأعظم (الخليفة) وأهل الحل والعقد، ويشترط فيهم جميعًا أن يكونوا أهلًا للاجتهاد والاستنباط، ففيهم صلاح الأمة. لأنهم هم ممثلو الأمة ومحل ثقتها من أهل العلم والرأي فيها، والحدب عليها.

ومن خلال عرض الشيخ رشيد رضا للخلافة أو الإمامة العظمى في صورتها المثلى، أراد أن «يبين حقيقة الخلافة، وشكل الحكومة الإسلامية الحق. وأن سبب سقوط الخلافة العثمانية كان كامنًا في أنها لم تكن قائمة على أصول الشريعة في الخلافة» ولو أنهم أقاموها على ما أمر الله ورسوله وخلفاؤه الراشدون لما سقطت وزالت.

ف٢٠: ما بين الاشتراع وحال الأمة من تباين وتوافق:

وضع الإسلام قواعد عامة لأنواع المعاملات الدنيوية، راعى فيها هداية الدين وتقييد حكومته بالتزام الفضائل واجتناب الرذائل. ولكن لما ضعف التدين في

الشعوب الإسلامية وتركت حكوماتها مراعاة ما يجب عليه من التزام الأحكام الشرعية، ارتكبوا المحرمات. ثم أدى تساهل الفقهاء مع الأمراء إلى تخلف المسلمين، وإلى رفعة غيرهم عليهم حتى في ديارهم، لقد جمد الفقهاء على أحكام عتيقة بالية فجروا على الأمة الإسلامية الفقر والضعف والذل.

إن الذين بقوا يشتغلون بعلم الأحكام الشرعية، قصروا عملهم على مدارسة الكتب التي ألفت للأزمنة الماضية، وأصبحوا عاجزين عن الفتيا بما يخرج عن الكتب التي درسوها، وهم أعجز من أن يجتهدوا، وقد اعتادوا على الجمود تحقيقًا لرغبة الأمراء والسلاطين، الذين مازالوا حربًا على العلم الاجتهادي، الذي يفتضحون به».

ويرى الشيخ رشيد رضا أنه لا يمكن خروج الأمة الإسلامية من جحر الضب الذي دخلت فيه إلا بفتح باب الاجتهاد المطلق، خاصة وأن اجتماع المجتهدين في عصرنا ميسور.

ف٢١: تأثير غياب الإمامة في إصلاح العالم الإسلامي:

يرى رشيد رضا أن غياب الخلافة سبب تنازع أهواء الحكام وبالتالي أحكام الفقهاء التي تصدر بحسب رغبات هؤلاء الحكام. ولو كان الأمر موكولًا لإمامة واحدة تقيم الدين الحق وتسوس الدنيا لما حدث ذلك.

ثم ساعد على تفرق الأمة في تشريعها تغلب الكماليين على الأمر في تركيا، ونفوذ الأجانب المحتلين لبعض البلاد العربية والإسلامية، وغير المسلمين في البلاد التي يغلب الإسلام على أهلها.

وهنا يوضح رشيد رضا الأمر لهؤلاء. فيقول: إن حكومة الخلافة الإسلامية حكومة مدنية تقوم على أساس العدل والمساواة، ولغير المسلمين فيها من الحرية الشخصية ما ليس لمن يرتد من المسلمين. فضلا عن أن الحكومة الإسلامية لا

تعاقب غير المسلمين على شيء يحل لهم في دينهم مادام لا يؤذى غيرهم. والإسلام يعطيهم كل حقوقهم المشروعة ولا يظلمهم لأنه حرَّم الظلم تحريمًا مطلقًا، وأوجب العدل إيجابًا مطلقًا.

«ولقد عدل الإسلام بحق غير المسلمين في دياره، فلم يكرههم على اعتناق دين الإسلام، ولم يسن قوانين استثنائية لقهرهم وإذلالهم». ولكن عندما كان يسرى في غير المسلمين سم السياسة الأجنبية، لإفسادهم على حكوماتهم - خاصة مع اليهود منهم الذين نفثوا فيهم سم الدعوى إلى طلب وطن قومي لهم في البلاد الإسلامية» فإن الأمر يحتاج إلى وقفة قوية لمنع هذا الفساد.

ف٢٢: الخلافة ودول الاستعمار:

يرى رشيد رضا أن إقامة الخلافة الإسلامية يسوء الاستعمار، خاصة البريطاني، مع أن بريطانيا كانت تتظاهر بصداقتها للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى. ولم يكن ذلك حبًا فيها، بل لرغبة إنجلترا أن تبقى الدولة العثمانية حصنًا بين روسيا القيصرية والبحر الأبيض المتوسط، مع علم الإنجليز بأن الدولة العثمانية سائرة في طريق الزوال.

أما موقف إنجلترا الحقيقي - في زمن الحرب - فقد كان استطلاع رأى علماء المسلمين في مصر والسودان والهند وغيرها في الخلافة، ليكونوا على بصيرة فيما يريدونه من إبطال إعلان الخليفة العثماني الجهاد ضد الدول الأجنبية خاصة إنجلترا، بدعوى بطلان خلافته من جهة، وبدعوى أن الحرب لا شأن لها بالدين من جهة أخرى. وكانت إنجلترا تعمل في الوقت نفسه على أن يكون شريف مكة خليفة لجميع المسلمين، وهو ما لم يقره المسلمون، لأن بلاد العرب في ذلك الوقت كانت من أفقر البلاد، وكان الشريف حسين الذي ملكه الإنجليز عليها أضعف الملوك، ولا يقدر على حماية العالم الإسلامي، ولذلك فقد كان الرأي السائد وهو رأى رشيد رضا ترك

الشعوب الإسلامية: العربية والتركية والفارسية أحرارًا مستقلين في بلادهم، وإبقاء مسألة الخلافة إلى أن يمكن عقد مؤتمر إسلامي عام لحل مشكلتها.

ف ٢٣: الخلافة وتهمة الجامعة الإسلامية:

إن إنجلترا هي أكبر خصوم الخلافة الإسلامية، فهي تخشى أن تتجدد بها حياة الإسلام وتتحقق فكرة الجامعة الإسلامية، فتحول دون احتلالها للشرق الإسلامي كله واستعباده. وقد عبر عن ذلك اللورد كرومر في سنة ١٩٠٦ فقد كان يخشى - على حد تعبيره - من إحياء مبادئ الإسلام، وهى بزعمه مبادئ وُضِعتْ منذ أكثر من ألف سنة على هدى مبادئ وسنن وشرائع مناقضة لآراء أهل هذا العصر (القرن العشرين) ومن ثَمَّ فقد أخذ كرومر مثله كمثل الأوربيين يُخوِّف المسلمين من الجامعة الإسلامية. وقد تبعه بعض المخدوعين من المتفرنجين. وكل هؤلاء وأولئك يخشون من إقامة الخلافة، وإقامة حكم الإسلام كما شرعه الله ـ تعالى ـ. مع أننا نعلم أن هذا متعذر، غير مستطاع في هذا الزمان».

ولهذا نبه الشيخ رشيد إلى أن دعوة تركيا إلى رجالها السياسيين لكي يحركوا أوتار الجامعة الإسلامية يضر الدولة كثيرًا، ولا ينفعها إلا قليلًا. لأنه يشدد من تحامل أوربا على بلاد المسلمين. ولكن على بلاد المسلمين أن يؤسسوا حكومة إسلامية، تعطى مقام الخلافة حقه من إحياء دعوة الإسلام، وإقامة الحدود، وحرية أهل الأديان، وأن تدع كل ما عدا ذلك من الأمور الرسمية المعهودة لديها من أمور الدين إلى الجمعيات الدينية الحرة، مع بقائها بمعزل عن السياسة وأهلها وتكون نفقاتها من أوقاف المسلمين، وليس من خزينة الدولة.

وهكذا دفع الخوف الشيخ رشيد إلى التخلي عن أهم أهدافه في الخلافة - وكأن احتمال بطش اللورد كرومر «بحزب الإمام محمد عبده» المطالب بالخلافة يلوح في الأفق. فقد كان اللورد كرومر يطعن في الإسلام وصلاحيته سياسة حكمية

للمسلمين في القرن العشرين.

وكان الشيخ رشيد رضا يرد على أقاويل اللورد كرومر وأمثاله بمجلة المنار، ويبين لهم أن الخليفة في الإسلام ليس إلا رئيس حكومة مقيدة، لا سيطرة له ولا رقابة على ضمائر الناس. إنما هو منفذ لأحكام الشرع، وطاعته محصورة في ذلك، فهي طاعة للشرع لا له نفسه» ولكن مرت على المسلمين أحداث زَيَّنت لبعض الحكام فتح باب الاستعباد، فقهروا الأمة فخنعت لهم وانقادت ثم جاءت أحداث جعلت بعض مفكري المسلمين من متبعي الإفرنج أن يذكروا الخلافة الروحية، وفصلها من السلطة الزمنية السياسية. وهم الذين قام بالرد عليهم الأستاذ الإمام محمد عبده في كتاب الإسلام والنصرانية.

ف٢٤: الأصل الخامس للإسلام، قلب السلطة الدينية:

أراد رشيد رضا أن يعتضد بما كتبه الشيخ محمد عبده قبله في كتاب «الإسلام والنصرانية» الذي نفى فيه أن تكون هناك سلطة كهنوتية في الإسلام، فقد هدم الإسلام تلك السلطة، ولم يدع الإسلام لأحد سلطة على عقيدة أحد، ولا سيطرة على إيمانه إلا الله. والرسول ﷺ كان مبلغًا ومذكرًا، لا مهيمنًا ولا مسيطرًا. قال ـ تعالى ـ: ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾ [الغاشية: ٢١، ٢٢] بل الإيمان يعتق المؤمن من كل رقيب عليه فيما بينه وبين ربه. وليس على مسلم أن يأخذ عقيدته إلا عن كتاب الله، وسنة رسوله، بدون واسطة من أحد إلا أن يكون مبينا، أو مذكرا أو ناصحا. وهذا هو عمل العارفين لغير العارفين من المسلمين. وليس في الإسلام ما يسمى عند قوم غير المسلمين بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه.

ف ٢٥: السلطان في الإسلام:

لكن الإسلام دين وشرع، فقد حد حدودًا ورسم حقوقًا، وقد يغلب الهوى عند مكلف فيتعدى الحد، وهنا تكمن حكمة التشريع في الأحكام، والتنفيذ في القضاء

بـالحق لـصون الجماعـة، وهـذه الـسلطات لابـد أن تكـون في واحـد، هـو الـسلطان أو الخليفة، ويشترط فيه أن يكون مجتهدًا، ومتضلعًا باللغة العربية بحيث يتيسر له فهم الكتاب والسنة فيما يحتاج إليه من أحكام، والتمييز بين الحق والباطل، فيسهل عليه إقامة العدل. ولكنه عند المسلمين ليس بالمعصوم ولا يمتاز على سائر قومه إلا بصفاء العقل، وكثرة الإصابة في الحكم، والقدرة على إقامة العدل، وحماية الدين والحوزة، وهو مطاع مادام على المحجة، فإذا اعوج قَوَّمه أهل الحل والعقد من الأمة بالنصيحة، فإن سدر في غيه طبق عليه حديث رسول الله ﷺ: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**» رواه البخاري، فهو حاكم مدني من جميع الوجوه، يطبق أحكام الله وحدوده.

ولا يُوجَد في الإسلام سلطتان كهنوتية Cleros، وأخرى علمانية Lacos كما هو حال النصرانية التي رأت أن من أعمال التمدن الفصل بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، فترك للكنيسة حق السيطرة على الاعتقاد وجعل للسلطة المدنية حق التشريع في معاملات الناس في معاشهم لا في معادهم، وعدوا هذا الفصل صلاح أمرهم».

خاتمة:

ف١: أراد رشيد رضا بهذه الخاتمة،

خلاصة اجتماعية تاريخية في الخلافة والدول الإسلامية، بدأها بذكر قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٣] إنه أراد أن يقول: إن الله ـ تعالى ـ بعث الرسل والأنبياء للبشر، وكان بعض الأنبياء ملوكًا، كانوا يتولون الأحكام والسياسة في أممهم. وكان الملك والرياسة فتنة للملوك والرعايا، وللرؤساء والمرءوسين. فقال ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي ٱلْأَسْوَاقِۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴾ [الفرقان:

٢٠] وكان رؤساء الدين من غير الأنبياء يشتركون مع رؤساء الدنيا من الملوك والأمراء في فتنة المال والجاه، فيكون بعضهم أولياء بعض في استعباد مرؤوسيهم، وكانت الشعوب تخنع لهؤلاء الرؤساء بقهر القوة والسلطان، كان الناس هكذا حتى بعث الله ـ تعالى ـ خاتم الرسل والأنبياء بختم الرسالات والشورى، وجعل أمر رئيسهم الذي يمثل وحدتهم، ويحقق العدل فيهم بيد أهل الرأي والعدالة والعلم منهم. وفرض عليهم طاعته في الحق والعدل، وحرم عليهم طاعته في المعصية والبغي والجور، وسار على ذلك النبي ﷺ والراشدون من بعده. ولكن لما تهافت على الحكم محبو الشهرة والشهوة، تحولت الخلافة الراشدة إلى ملك عضوض، فبعد الحكام عن مبادئ الإسلام وفي مقدمتها الشورى. واستعانوا بغير العرب من فرس، ثم من تُرْكٍ، فاختل بفسادهم النظام، والطاعة التي يوجبها الإسلام.

وبتطور الأزمنة وقع ما وقع من التصرف في شكل الحكومة الإسلامية، فلا هي على سنة الراشدين، ولا هي على طريقة أوائل الأمويين والعباسيين في الجمع بين عظمة الدنيا، ومصالح الدين فضعف أمر الدين والسياسة الحكمية، وضعفت الحضارة الإسلامية، فلا هي حافظت على إرثها، «ولا هي اهتدت إلى مثل ما اهتدى إليه الإفرنج من القضاء على استبداد ملوكهم بالقضاء على الحكومة الملكية قضاء مبرمًا، أو بتعقيد سلطة الملوك فلا يستبدون».

وغفل المسلمون حين تركوا الخلافة لأهل العصبية، ولم يهتد من يفترض فيهم أنهم أهل الحل والعقد إلى وضع نظام شرعي للخلافة بالمعنى الذي يسمى في هذا العصر بالقانون الأساسي، يقيدون به سلطة الخليفة بنصوص الشرع، ومشاورتهم في الأمر، ووضع كتب الأحكام التي يجب العمل بها في السياسة والإدارة والجباية والقضاء والحرب معززة بأدلة الكتاب والسنة وسيرة الراشدين. وهذا يعنى أن مدرسة الإمام محمد عبده لا تمانع من إقامة خلافة يقودها مجلس تشريعي مقيد

بقانون أساسي يقيد سلطة الخليفة بالشورى، ويمنعه من توريث ولى للعهد، وأن يقوم بسلطة الأمة أهل الحل والعقد منها، وأن يكون ذلك كله أصولًا متبعة في الحكم.

ويثبت الشيخ رشيد رضا أنه لا أصل للحكم في الإسلام النابع من قوة العصبية الذي قال به ابن خلدون، في مثل صعود معاوية للسلطة بالغلبة، بزعم أن معاوية كان يرى قاعدة أن الأمور العامة لا تتم إلا بشوكة العصبية.

وبعد أن بين رشيد رضا ما أصاب حكم المسلمين من فساد في العصور الوسطى، أراد أن ينبه المسلمين المعاصرين إلى ما يصلحهم فقال: «هذا وإن ما فات المسلمين في القرون الوسطى لا ينبغي أن يفوتهم في هذا العصر الذي عرف البشر فيه من سنن الله ـ تعالى ـ في الاجتماع البشرى، ومن فوائد النظام وأحكامه ما لم يكونوا يعرفون» .

ولم يكن الشيخ رشيد رضا يمانع في أن يفيد المسلمون مما تقدم به غيرهم ونفعوا به بلادهم، خاصة وأن الإسلام لا يضاد كل ما يوصل إلى التقدم والمدنية، وكان يرى أن الدولة العثمانية كانت حقيقة بأن تفعل، فهم كانوا أقرب الشعوب الإسلامية من بلاد أوربا يشاهدون تطور شعوبها ورقيها في العلوم والفنون والنظام وإدارة الأعمال. وإن الذي أوقعهم في الخطأ - خاصة الاتحاديين أنهم قلدوهم في طرق حكمهم، دون مراعاة الاختلافات الجوهرية بين حال أوربا المسيحية وبلاد المسلمين. «ولو أنهم درسوا الشريعة دراسة استقلالية، كما يدرسون القوانين الوضعية لوجدوا فيها مخرجًا أوسع وأفضل من القانون الأساسي السابق، ومن الخلافة الروحية وحكومة الجمعية الوطنية الحاضرة» .

ف٢: إحياء الجنسية الطورانية:

عزم المتفرنجون الطورانيون الذين غلبوا على الخلافة العثمانية على إحياء

الجنسية الطورانية، وعلى عدم التقيد بالشريعة الإسلامية، مع معارضة الشعب التركي المسلم لها، ولقد كان الاتحاديون الأتراك في مقدمة الذين جعلوا السيادة الطورانية العلمانية فوق سيادة الإسلام. وكان من وسائلهم بث الاعتقاد في النفوس بأن ضرر الخلافة على تركيا، أكبر من نفعه لها. وبث الإلحاد في المدارس الرسمية ولاسيما العسكرية وبدأوا في تربية النابتة الجديدة في المدارس، وفي الجيش على العصبية الجنسية، ثم التدرج في محو كل ما هو إسلامي ومنه المحاكم الشرعية التي سلبوها من سلطة المشيخة الإسلامية، ووضعوا قانونًا للأحكام الشخصية، وحدوا من عدد الذين يتخرجون في المدارس الدينية فجعلوه لا يكفى للمحافظة على الدين والشرع، وأشاعوا إفساد الآداب والأخلاق، وأباحوا للنساء حرية التبرج والتهتك، ورخصوا لدور البغاء أن تمارسه، وأقاموا كل عمل يهدم الدين ويمحو أثره، ولم يعد شيخ الإسلام يقدر على منع الحكومة من سلب المحاكم الشرعية منه، وجعلها تابعة للعدلية (الحقانية) ولا قادرًا على منع التضييق على التعليم الديني، وإباحة الزنا للمسلمات، واقتراف الموبقات من كل راغب فيها أو طالبا لها.

ويختم الشيخ رشيد كتابه بما يراه بعد طول الروية - على حد تعبيره - يرى بعد النظر في المسألة من الوجهتين الإسلامية والاجتماعية، هو أن تترك السلطة العسكرية أمر الحكومة إلى مجلس منتخب من الشعب، وأن يترك أمر الخلافة إلى الشعوب الإسلامية كلها، وأن يؤلف له لجنة أو جمعية مختلطة من جميع الشعوب الإسلامية على أن تكون حرة مركزها الآستانة، تدرس كل ما يكتبه وما يقترحه أهل العلم والرأي في المسألة، ويكون ذلك تمهيدًا لعقد مؤتمر إسلامي يعقد بعد سنة أو أكثر من سنة «ويرى أن تؤلف الحكومة التركية العليا لجنة أخرى للبحث فيما يجب أن تكون عليه علاقتها مع الأمة العربية، ومع جميع الشعوب الإسلامية، وما يمكن أن تقيدها وتستفيد منها بمكانتها العسكرية / المدنية، والدينية، وأن يكون أعضاء

اللجنتين أو بعض أعضائها من أركان مؤتمر الخلافة هم الذين يضعون برنامجه، ويقررون نظامه بعد تمحيص ما يجمعونه من الآراء والمعلومات في كل ما يتعلق بالمسألة».

كتب رشيد رضا ذلك الذي تقدم راجيًا أن يقتنع به أهل الحل والعقد من الترك، فقد كان الأتراك برأيه لا يزالون الأمة القادرة على إقامة الإمامة الحقة، وإصلاح ما أفسده جهلة المسلمين، وما بثه الأوربيون ودسوه في أرض المسلمين، فقد اشتدت حاجة البشر إلى إصلاح القرآن، وطوبى للمجددين المصلحين، والعاقبة للمتقين ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥] و﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨].

ومع أن ما كتبه الشيخ رشيد حق من الناحية الشرعية. ولا صلاح للأمة الإسلامية بدونه، إلا أنه بات من الأفكار الطوباوية إلى أن يأذن الله فيأتي قوم يحبهم الله ويحبونه، قادرون على إعادة الخلافة الإسلامية، والإمامة العظمى، والله غالب على أمره.

*****

obeikan.com